

# الحجرات الإسلامية

فصلية محكمة

تبحث في الدين والثقافة والتاريخ والآداب



مجمع البحوث الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد - باكستان

العدد الثاني - المجلد الثاني والرابع

العدد (أبريل - يوليو) ٢٠٠٦م / ربيع الأول - ربيع الثاني ١٤٢٧هـ

## المحتوى

أهمية التفسير بالنأثور في الدراسات القرآنية من

خلال التفسير المند لابن أبي حاتم الرازي:

٤ ..... عيادة بن أيوب الكبيسي

نقد حجية الحديث المشهور عند الأصوليين:

٢١ ..... محمود الخالدي

المسجد العصري والخطاب الديني:

٤٣ ..... رمضان الحسني جمعة

المتشابه في متن الحديث الشريف: دراسة تأصيلية مقارنة:

٥٢ ..... فتح الدين بيانوني

التزام الشرع واستخدام العلم الحديث في الفقر:

٨٢ ..... إسماعيل حسنين أحمد

تاريخ لوقاف القدس نموذجا لعناية الإسلام

والتعايش بين الأديان:

١٠٥ ..... سلامة محمد الهلوي

تاريخ غزوة بني المصطلق عند المحدثين وأهل السير:

دراسة مقارنة:

١٢٢ ..... عبد المسيح الأتيمس

صوامت اللغة العربية مقارنة بنظائرها في اللغة البشتوية:

١٥١ ..... محمد فوشان الرحمن

## هيئة التحرير:

الدكتور ظفر إسحاق الأنصاري

الدكتور محمود أحمد غازي

الدكتور رجاء جبير

الدكتور دين محمد

الدكتور سهيل حسن عبد الغفار

الدكتور محمد طاهر الحكيم

الأستاذ محمد أحمد داني

\*\*\*\*

## الهيئة الاستشارية:

الدكتور إبراهيم أحمد عمر

الدكتور خير الدين قرامان

الدكتور محمد الفيز خليل

الدكتور محمد جمال عطية

الدكتور محمد عثمان بطيخ

الدكتور هبة الزحيلي

الدكتور يوسف القرضاوي

\*\*\*\*

## رئيس التحرير:

محمد الغزالي

\*\*\*\*

آراء الزائرة في البحوث لا تعبر  
بالضرورة عن مؤلف المقالة أو المجمع

مركز الدراسات:

مدير (معلومات)

مجمع البحوث الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد

# المتشابه في متن الحديث الشريف

## دراسة تأصيلية مقارنة

فتح الدين بيانوني

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، القائل في كتابه المبين: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا الَّذِينَ الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ٧). وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن موضوع "المتشابه" في متن الحديث الشريف يعدّ ومن أهم موضوعات شام دراسة الحديث وأدقّها، ويحتاج إلى ملكة علمية ومعرفة واسعة بعلوم الشريعة، وليس كل من اشتغل بعلم الحديث أهلاً لذلك، وإنما هي وظيفة النقاد المحققين والأئمة الجامعين بين الحديث والفقه والشعر عند المحدثين تناولهم لهذا المصطلح ضمن الموضوعات المتعلقة بالسند وتخصيصه بمسائل تتعلق بأسماء الرواة وألقابهم، لكن بعض المحدثين استخدم هذا المصطلح للدلالة على نوع من أنواع علوم الحديث المتعلقة بمتن الحديث<sup>(١)</sup>، يتناوله المحدثون عادة ضمن موضوع "شكل الحديث". وسيقوم هذا البحث باستقراء استخدام المحدثين لمصطلح "المتشابه"، ومقارنته باستخدام المفسرين والأسويين، كما

١- لعل أول من أشار إليه وأبرزه كثر من أنواع علوم الحديث الإمام السيوطي في ألفيته، كما ستوضحه هذه

سيقوم بالتعريف بالمتشابه في متن الحديث - من حيث كونه نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث -  
وبيان موقف العلماء منه.

ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة أمور رئيسة: التحقيق في تعريف "المتشابه" عند المحققين،  
وبيان تطور دلالة هذا المصطلح، والوقوف على تاريخ استخدامه في مجال المتن عندهم، والتعرف على  
موقف العلماء من المتشابه في متن الحديث الشريف.

وقد اشتمل البحث على المحاور التالية:

- ١- تعريف مصطلح "المتشابه" في اللغة.
- ٢- "المتشابه" في السند.
- ٣- "المتشابه" في المتن.
- ٤- موقف العلماء من "المتشابه".
- ٥- قواعد التعامل مع "المتشابه".

أولاً: تعريف مصطلح "المتشابه" في اللغة:

جاء في لسان العرب: أَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ: مَانَتْهُ... وَتَشَابَهَ الشَّيْئَانِ وَاشْتَبَهَا: أَشْبَهَ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ. وَشَبَّ الشَّيْءُ إِذَا أَشْكَلَ، وَالتَّشْبِيهَاتُ مِنَ الْأَسْوَرِ: الْمُشْكِلَاتُ، وَالتَّشَابِهَاتُ:  
الْمُتَمَاثِلَاتُ. وَأُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ وَمُشَبَّهَةٌ: مُشْكِلَةٌ يَشْبُهُ بِحُضْأٍ بَعْضًا، وَاشْتَبَهَ الْأُمُورُ إِذَا اخْتَلَطَ وَاشْتَبَهَ عَلَيَّ  
الشَّيْءُ: رَقِبْتُ عَلَيْهِ، خَلَطَ عَلَيْهِ الْأَمْرَ حَتَّى اشْتَبَهَ بغيره<sup>(١)</sup>. ويقول الإمام ابن قتيبة: "رأس التشابه  
أن يُشَبَّه اللفظ اللفظ في الظاهر، والمعنيان مختلفان... ومنه يقال: اشتباه علي الأمر: إذا أشبه غيره،  
فلم تكدر تُقرَّر بينهما... ثم قد يقال لكل ما غمض وذو: متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة  
الشيء بغيره... ومثل التشابه المشكل"<sup>(٢)</sup>. فالمتشابه في اللغة يظن على التعائل والخلط والمشكل  
والغامض.

ثانياً: "المتشابه" في السند:

أشرت في مقدمة البحث إلى أن المتشابه هو من أنواع علوم الحديث المتعلقة بسند الحديث  
ومقتضى، وإن كان المشهور في كتب المصطلح تعلقه بالسند فقط. وفيما يلي عرض ملخص للمتشابه في  
السند.

- ١- انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفرنجي المصري: لسان العرب، دار صادر،  
بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ١٣/١٣-٥٠٦.
- ٢- الإمام عبد الله بن مسلم الدينوري، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد مقرر، دار إحياء الكتب  
السورية، مصر، د.ت.ك، ص ٧٤-٧٥.

تعرّف كتب مصطلح الحديث "التشابه" بأنه يتركب من نوعين من أنواع علوم الحديث هما: "المتفق والمفترق"، و"المؤتلف والمختلف"<sup>(١)</sup>. وذلك بأن يتفق اسم شخصين أو كفتيهما التي عرفا بها، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما إختلاف وإشتلاف أو على العكس، وذلك أن يختلف ويألف الاسم والكنية، ويتفق النسب أو النسبة، فمثال الأول: موسى بن علي بن قتيح العيني، وموسى بن علي بن ميم العيني وفتح اللام، فالأول يطلق على جماعة من الرواة، أما الثاني فهو ابن رباح القحفي<sup>(٢)</sup>.

ولعل الإمام الحاكم (٤٠٥هـ) من أوائل من أشار إلى التشابه من أسماء الرواة، وعنه نوعا مستقلا من أنواع علوم الحديث، حيث يقول: "ذكر النوع السابع والأربعون من معرفة علوم الحديث. هذا النوع منه معرفة التشابه في قبائل الرواة وبلدانهم وأسابيهم وكناتهم وصناعاتهم، وقوم يروي عنهم إمام واحد فيشتبه كناههم وأسابيهم لأنها واحدة، وقوم يتفق أسابهم وأسابي آبائهم فلا يقع التمييز بينهم إلا بعد العرفه. وهي سمة أجناس قل ما يقف عليها إلا المتبحر في الصنعة، فإنها أجناس متقنة في الخط مختلفة في الماني، ومن لم يأخذ هذا العلم من أقواء الحفاظ المبرزين لم يؤمن عليه التصحيف فيها"<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن الإمام الحاكم جعل هذا النوع عامما بحيث يدخل فيه المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والتشابه بالمعنى الذي استقر عليه الاصطلاح بعده.

لما أقسامه السبعة التي أشار إليها بالتفصيل<sup>(٤)</sup>، فهي:

- ١- التشابه من القبائل، نحو: البصريون، والتحصريون، والنصريون.
- ٢- التشابه في البلدان، نحو: البخاري، والنجاري، والشخاري.
- ٣- التشابه في الأسامي، نحو: شريح، وشريح، وشريح، وعقيل، وعقيل.

١- "المتفق والمفترق" هو: ما يتفق لفظا وخطا، أي أن يكون الاسم الواحد قد أطلق على أكثر من راوٍ نحو أنس بن مالك أطلق على عشرة أشخاص، روى منهم الحديث خمسة الأول: السحابي الجليل خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، والثاني: والد الإمام مالك... أما "المؤتلف والمختلف" فهو: ما تنفق في الخط صورته، ويختلف في النطق صيغته، نحو: حسين، فكله باسم الحاء إلا أنها حامين عثمان بن عاصم، فهو وفتح الحاء. انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ١٨٠-١٨١.

٢- انظر: منهج النقد في علوم الحديث، عتر، ص ١٨٥.

٣- الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشيبوري، معرفة علوم الحديث، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٢٢١.

٤- انظر المرجع السابق، ص ٢٢١-٢٣٣.

- ٤- المتشابه في كلى الرواة، نحو: أبو الأصبه، وأبو الأصعث.
- ٥- المتشابه في صناعات الرواة، نحو: الجزارة، والخزان، والحصار، والخبار، والخزارة، والجوار.
- ٦- قوم من رواة الآثار يروي عنهم راز واحد، فيشتبه على الناس كثامهم وأسامهم. نحو: أبو إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق الشيباني، وأبو إسحاق الزبيدي، وأبو إسحاق الهجري، فقد روى عنهم الثوري وشعبة.
- ٧- قوم يتفق أسامهم وأسماء آبائهم، ثم الرواة عنهم من طبقة واحدة من المحدثين، فيشتبه التمييز بينهم. نحو: السائب بن مالك راويان روى عنهما الزهري ولعل أول من جعل "الثلث والفرق"، و"المؤلف والمختلف" نوماً مستقلاً عن المتشابه، هو الإمام ابن الصلاح في مقدمته في علوم الحديث<sup>(٨)</sup>، فقد ذكر الأول والثاني بالاسم، ولكنه لم يسم الثالث وهو "المتشابه"، مع أنه أشار إلى كتاب ألفه الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في هذا النوع بعنوان:

- ٨- انظر: الحافظ زين الدين عبد الرزيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٠هـ/١٩٩١م، ص ٣٣٣-٣٦٦. وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى بعض المؤلفات في هذين النوعين، في حديثه عن "الثلث والفرق"، و"المؤلف والمختلف"، فقال في الأول: "وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافظاً: التوضيح لأوهام الجمع والتفريق"، وقد لخصته، ويزد عليه أشداء كلمة. وقال في الثاني: "وقد صنف فيه أبو أحمد العسكري، لكنه أضافه إلى كتاب التصحيح له، ثم أقرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد، فجمع فيه كتابين: كتاباً في مشتبه الأسماء، وكتاباً في مشتبه النسب. وجمع شيخه الدارقطني في ذلك كتاباً حافظاً، ثم جمع الخطيب ذيلاً، ثم جمع الجميع أبو نصر بن ماكولا في كتاب الإجمال، واستترك عليهم في كتاب آخر جمع فيه أوهامهم وبيّنها. وكتاباً من أجمع ما جمع في ذلك، وهو عمدة كل محدث يمد. وقد استترك عليه أبو بكر بن نقطة ما فاته أو تجدد بعده في مجلد شخم، ثم ذيل عليه منصور بن سكر، بهتج السين - في مجلد لطيف، وكذلك أبو حامد ابن السابوني، وجمع الذهبي في ذلك كتاباً مختصراً جداً المختبى في أسماء الرجال اعتمد فيه على القبط بالقلم، فكثرت فيه الغلط والتصحيف المباشرة لوضوح الكتاب. وقد ستر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سيقته: تبصير النقيب بتحرير المختبى، وهو مجلد واحد قضيت به بالحروف على الطريقة الرقمية، يزدت عليه شيئاً كثيراً مما أهله أو لم يقف عليه، والحمد لله على ذلك". الإمام أحمد بن حجر العسقلاني، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، علق عليه محمد غياث الصبان، مؤسسة مآهل العراق، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ١٤١-١٤٦.

تلخيص المتشابه في الرسم<sup>(٩)</sup>، فقد اكتفى بقوله: النوع الخامس والخمسون: نوع يتركب من النوعين اللذين قبله، وهو أن يوجه الاتفاق في اسمي شخصين أو كنيتهما التي عرفا بهما، ويوجد في تسبيهما أو تسبقهما الاختلاف والافتلاف، أو على العكس من هذا. ثم ذكر كتاب الخطيب وقال: "وهو من أحسن كتبه، لكن لم يعرب باسمه الذي سماه به من موضوعه، كما أمرينا عنه"<sup>(١٠)</sup>.

وكان الإمام ابن الصلاح بهذا القول يعرب عن عدم موافقته على تسمية هذا النوع بالنشابه، أو ترده في استخدامه على الأقل، ولكنه لم يقدم مسالماً بديلاً عنه، ولذلك اشتهر هذا المصطلح اسماً لهذا النوع من علوم الحديث، أخذوا من اسم كتاب الخطيب، فيما يبدو. ومن الجدير بالذكر أن الخطيب البغدادي لم يتحدث عن هذا النوع في كتابه الكفاية، كما لم يشر إلى اسم كتابه فيه، ولعل السبب في ذلك أنه لم يقصد استوعاب علوم الحديث، وإنما أراد أن يكون مختصراً ودليلاً لطالب علم الحديث، أو أن تأليف التلخيص كان متأخراً عن تأليفه للكفاية، والله أعلم.

وقد تبع الإمام ابن الصلاح - في جمل "النشابه" في أسماء الرجال نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث - من جاء بعده من المحققين، كالإمام النووي<sup>(١١)</sup>، وابن جماعة<sup>(١٢)</sup>، والحافظ ابن حجر

٩- أشار الفصيح الكفائي إلى أن مما ألفت في هذا النوع كتاب تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوابر التصحيف والوهم للخطيب البغدادي، في مجلد، تم دبل عليه بما يتفق من أسماء الرواة وأنسابهم، غير أن في بعضه زيادة حراف، وساء تالي التلخيص في أجزاء. وهو كتاب جليل القدر كثير الفائدة، هل قال ابن الصلاح: إنه من أحسن كتبه. وقد اختصره علاء الدين قاضي القضاة علي بن قنبر الدين عثمان بن مصطفى بن سليمان المروفي بإذن التركماني الرافضي للحق، واختصره أيضاً السمرطي وساء تحفة النابه بتلخيص المتشابه. انظر: الإمام السيد الشريف محمد بن جعفر الكفائي، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة الشرف، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م، ص ١١٩-١٢٠ وانظر: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتف والقنن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م، ص ١٨٧/١، ٣٧٥، ١٧٣.

١٠- انظر: التقييد والإيضاح، ص ٣٦٧.

١١- انظر: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط ٢، ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٣ م، ص ٣٢٩-٣٣٠.

١٢- انظر: الإمام محمد بن إبراهيم بن جماعة، التسهيل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بتحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦ هـ، ص ١٢٩.



في النسخة وشرحها<sup>(١٣)</sup>، والسخاوي<sup>(١٤)</sup>، والسيوطي في التدريب<sup>(١٥)</sup>، والصنعاني<sup>(١٦)</sup>، وغيرهم من علماء الحديث القدميين والمعاصرين، فلا يفتاد يخلو كتاب من كتب مصطلح الحديث من الإشارة إلى "المشابهة" في السلك نوعاً من أنواع علوم الحديث.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام ابن الصلاح استخدم مصطلح "المشابهة" للدلالة على نوع آخر من أنواع علوم الحديث المتعلقة بسند الحديث، فقال: "النوع السادس والخصوس: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب، المتمايزين بالتقديم والتأخير في الإيثار والأب<sup>(١٧)</sup>، ولكن المتأخرين من الحديث لم يتابعوه في استخدام هذا الاسم لهذا النوع، وإنما اصطلاحوا على تسميته بـ"المشابهة المقلوب"، وهو ما يقع فيه الاشتباه في الذهن، لا في الخط والرواد بذلك الرواة المتشابهون في الاسم والنسب المتمايزون بالتقديم والتأخير، بأن يكون أحد الراويين كاسم أبي الآخر خطأ والفظا، واسم الآخر كاسم أبي الأول، فينتقل على بعض أهل الحديث، نحو: يزيد بن الأسود، والأشود بن يزيد. وقد سلك فيه الخطيب البغدادي كتاباً مباد: رفع الارتعاب في المقلوب من الأسماء والأنساب<sup>(١٨)</sup>.  
ثالثاً: "المشابهة" في المتن:

لم يشتهر مصطلح "المشابهة" عند الحديثيين على أنه نوع مستقل من أنواع علوم الحديث المتعاقبة بمتن الحديث، وإن وجدت بعض الإشارات إليه في كتابات بعضهم، كما سقينا فيما بعد، وإنما اشتهر الحديث عن هذا المصطلح واستخدامه بكثرة عند علماء التفسير، كما استخدمه الأصوليون ليشمل النصوص الشرعية قرآناً وسنة. وفيما يلي بيان لتعريف "المشابهة" في كتب التفسير.

- ١٢- النظر: شرح نخبة الفكر، ص ١١٧-١٢٠.
- ١٣- النظر: الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح القيث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٤٠٤/٢، والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، التوضيح الأبهري: تحقيق: محمد الله بن محمد عبد الرحمن البخاري، مكتبة أمول السلف، السويدية، ط ١، ١٤١٨هـ-١٤١٩-١٤٢٠.
- ١٤- النظر: تدريب الراوي، ٢/ ٣٧١-٣٧٣.
- ١٥- النظر: العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني، توضيح الأفكار، تحقيق: محمد محيي الدين حبه الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٦٦هـ-١٣٦٧/٢-١٣٦٨.
- ١٦- النظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ص ٣٧٢.
- ١٧- النظر: تدريب الراوي، ٢/ ٣٣١-٣٣٥، وفتح الموفق، ص ١٨٦.



## ١- التشابه عند علماء التفسير:

اشتغل المفسرون بتأويل معنى "التشابه"، وتحديد المراد به، في تفسيرهم لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ آل عمران: ٧. وقد فصل الإمام الطبري (٣٢٠هـ) وابن كثير (٧٧٤هـ) وغيرهما في تأويل مصطلح "التشابه"، وذكروا عددا من الآراء، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١- "المحكمات من أي القرآن المعمول بهن، ومن النسخات أو المقتضات الأحكام، والمتشابهات من آية المقرون العمل بهن المتسوحات". وقد روي هذا التفسير عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه حيث يقول: "المحكمات: ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه، وما يؤمن به ويعمل به. قال: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ والمتشابهات: منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه، وما يؤمن به ولا يعمل به". كما روي عن قتادة قوله: "والمحكمات: النسخ الذي يعمل به، ما أحل الله فيه حلاله وحرم فيه حرامه، وأما المتشابهات: فالمنسوخ الذي لا يعمل به ويؤمن به" (٦٦٩)، ونسب القول بهذا إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والضحاك بن مزاحم (٢٦٥).
- ٢- المحكم هو آيات الأحكام، والتشابه ما سوى ذلك من التوجيهات والقصص القرآنية. يقول الإمام الطبري في معرض عرضه للآراء في معنى المحكم والتشابه: "وقال آخرون: المحكمات من أي الكتاب: ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه. والتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضا في المعاني وإن اختلفت ألفاظه". ثم نقل عن مجاهد تفسير قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ بما في القرآن الكريم من آيات الحلال والحرام، "وما سوى ذلك فهو متشابه يصدق بعضه بعضا" (٦٦١).
- ٣- المقصود بالمحكم الآيات الرئيسية الدالة على الأحكام والآداب والقصص، والتشابه ما سوى ذلك من الآيات التي تؤيد ما جاء في الآيات السابقة وتؤكد. وقد أشار الإمام الطبري إلى هذا الرأي

١- الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢.

١٨: ١٩٩٧م، ١٧٢/٣.

٢- المرجع السابق، ١٧٢/٣.

٣- المرجع نفسه.

يقوله: "وقال آخرون: معنى المحكم ما أحكم الله فيه من أي القرآن وقسم الأمم ورسلمهم الذين أرسلوا إليهم، تفصله ببيان ذلك لمحمد وأمه. والتشابه: هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور، ففصة بانتقال الألفاظ واختلاف المعاني، وقصة باختلاف الألفاظ وانتقال المعاني" (٢٢).

١- "المحكمات من أي الكتاب: ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد. والتشابه منه: ما احتل من التأويل أوجهها" (٢٣). وقد روى الإمام الطبري هذا القول عن محمد بن إسحاق قال: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، قال: "هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات فهذه حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تحريف ولا تحريف مما وضعت عليه، وأخر متشابهة في الصدق لهن تحريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يعرفن إلى الباطل ولا يعرفن عن الحق" (٢٤).

وهذا هو اختيار الإمام الخطابي (٣٨٨هـ) لتفسير المحكم والمتشابه، حيث يقول: "والتشابه ما احتل الوجوه فلم يعرف بنفسه" (٢٥). وهو أحد المعاني التي نقلها الإمام الثوري عن الغزالي (٥٠٥هـ) في تعريف التشابه، حيث يقول: "الصحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين: أحدهما المكتشف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال، والتشابه ما يتعارض فيه الاحتمال" (٢٦). وهو قريب من الوجه الثاني الذي ذكره الإمام الغزالي (٥٠٥هـ)، فقال: "المحكم ما انتظم ترتيبه مفيداً إما ظاهراً وإما بتأويل، وأما التشابه فالأسماء المشتركة، كالقرء، كالذي بيده عقدة النكاح، وكاللمس، فالأول متردد بين الحيض والطهر، والثاني بين الولي والزوج، والثالث بين الوطء والمس باليد، ونحوها" (٢٧).

ولعل هذا ما ذهب إليه، الإمام ابن كثير (٧٧٤هـ)، فقد فسّر المحكمات بالآيات البينات الواضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد، وفسّر التشابهات بالآيات التي فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، وتحتمل دلالتها موازنة المحكم، وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث

٢٢- ابن جرير الطبري، جامع البيان، ١٧٤/٣.

٢٣- المرجع السابق، ١٧٣/٣.

٢٤- المرجع السابق، ١٧٤/٣.

٢٥- الإمام أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم المزياوي،

جامعة أم القرى، مكتة المفكرمة، ١٤٠٢هـ، ١٥٣/٢.

٢٦- الإمام، حوى بن شرف الثوري، شرح الثوري على صحيح مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، ط ٢،

١٤١٢هـ، ٢١٧/١٦-٢١٨.

٢٧- المرجع نفسه، ٥.



[illegible]

٤٣٦ - جمع اليبس ١/٢٤١

يعلم الإنسان بطوريه ومع البوصه الذي ذكرناه من خبره من الله عليه تلويز الاية :  
 انهم الله عز وجل عن أي العرائض على رسول الله فاما بزيه عليه بيانه له ولاسته وهدى للمعانيه زهير  
 جاز ان يكون فيه ما لا حاجة يوم الله ولا أن يكون فيه ما بهم الله سبحانه ثم لا يكون بهم الله علم  
 تاويله بين فإذا كان ذلك كذلك فكل ما فيه عطفه (الله الحاجة) وان كان في رفته ما بهم عن بعض  
 بعده ثم وجد اضطراره حاجه اليه معان غيره ذلك نقول الله عز وجل : يوم يأتي بعض  
 انبياء ربك لا يجمع نفسا بيمانها مع تكن است من قبل و كسيت في سحابة من الله :  
 تلك الاية التي اخبر الله عز وجل انه فيها ادراج ان الله يجمع ما الله به نعم تك عند من قبل الله  
 في طلوع الشمس من مغربها فانني ساء بعباد الله حاجه من علم ذلك هو : انهم منهم بوقت خبر  
 النوة يستنته بهم في حديد بعد باسمين والشهيد واحد : فلهذا في قوله :  
 على لسان رسول بصري والتي لا حاجة لهم إلى عصه فله هو يعلم يتبدل له التي بين وقت بزيه  
 الاية ووجدت حدود تلك الاية عز ذلك بما حاجه بهم إلى منه : من ولا سجد وذلك هو العهد الذي  
 يستخر الله من تناؤه به من خلقه كحجه منهم وذلك وما يشبهه هو معنى الذي طابت له بزيه معرفته في  
 بعد محمد وأمه من بين قريه : الم والممن والبر والممن وذلك من الحروف النطقه القتيبه التي  
 حير له من تناؤه فجمع من غير : ذلك من قبله ومنه : يعلم أن الله :  
 جامع بين

450 JY

٢٧٩

وفد رجع السوء أخيراً إلى أصله . . . . . من الله بعينه مجموع فبما سماه وحرج لرجال

وخرقوا قطعة في أولها بار ١٠٠٠ من ٤٠٠ ك ما في ١٠٠ ١٢٢١ انتهى

مرج بأن هذا القول هو الصحيح والإمام بن سمعني (٦٦٠ هـ ١٢٦٦) الذي يرى أن هذا هو  
أحسن الأقوال والمختار على طريقة أهل السلف ٣٩

ومن سمرقند الذي هو من أمصاره . . . . . يحتمل أن يكون هذا الإمام . . . . .

١٥٦ هـ، بعد عقد في كتابه الأحكام بأبواب مستقلة للبيان معصود بأبوابه في القرن وسيلو فسرى بيت

ومن يحكم . . . . . لا أنه حسن التشابه بينهما في ذاتهما . . . . . الأخرى . . . . .

الأقسام في أوائل بعض السور، فكان . . . . . في القرآن حيث عثرنا ذكرها، حيث أحرقت . . . . .

التي لا والله حسن . . . . . الما في ١٠٠٠ من ٤٠٠ ك ما في ١٠٠ ١٢٢١ انتهى

الموعين بعد استنابه الذي هو من أتباعه . . . . . وحذر الذي صلى الله عليه وسلم من انتقائين له . . . . .

وجئت من رضي الله عليه قد أوجع سبيل على سبيله عن تفسير والتأويلات . . . . . فصح ضرورة أن هذين

نسختين من نسخة التي هي من . . . . . في نسخة . . . . . من . . . . . بنسبته . . . . .

النوعان فلم يبق غيرهما ١١١١، كما أنكر على من سمر التشابه بغير ذلك

ومن ذهب إلى هذا القول فذلك . . . . . من الذين أوردوه في ١٦٠ هـ . . . . .

سيفه في التثنية له . . . . . حذر منسوبة . . . . . حروفها لا يعلم حقيقة إلا الله تعالى . . . . .

بماض من الآيات . . . . . بحروف . . . . . بعض على الآية . . . . . في الـ عمران . . . . .

٣٧ عبد القاهر بن ناصر . . . . . أبو منصور . . . . . أبو عبد الله . . . . .

أبيه . . . . . وأحد علماء الشافعية . . . . . ر . . . . .

أبو عبد الله محمد بن أحمد النحوي . . . . . سير أعلام النبلاء . . . . . ١١١٣ هـ

٥٦٢ ٥٦٣

٣٠ . . . . . ١١١٠ هـ . . . . .

ابن محمد بن . . . . . ١١٠٠ هـ . . . . .

في آخر سنة سبع عشرة أو في أول سنة ثمان عشت . . . . . ١٠٩٥-١٠٩٧

٣٩ . . . . . ١١٠٠ هـ . . . . . ١١١٠ هـ

الإمام علي بن أحمد بن حزم الأسلمي . . . . . الأحكام في أصول الأحكام . . . . .

٥٦٢ ٥٦٣

٤١ . . . . . ١١٠٠ هـ

وكرهه من الوجوه من اولى مشابهة في بعضه إلا الله تعالى وان منعه من هذا الريح، و هو محرم غير  
 في حد يوم من هذا يشكو مشابهة هو من يدها، دعاء لله بها وهو سيئه بها ما فيز قد  
 احسن و الله يعقد عنه شئ غير العندة لمجتمعين و حروف انظمة لا يعز ذلك بعد  
 عصر العلية و بعضه قد تكلم من عباس و غيره في اولى فلم يجر شخص عليه، والله عفو  
 و سار من هذا هو لادم عربي ٥٥ في حديثه عن معنى مشابهة فقال و يحدو من هذا و  
 في دعاء الله تعالى مما يؤهم اشارة بغيره و تشبيه و يحدو ج ر ش ١٢

و هكذا ترى ان تعريف مصطلح مشابهة في هذا محل متعددة، و تستخدم بدلالات مختلفة  
 و يبدو ان لقولنا الأخيرين هذا أشهر لازاء في تعريف هذا المصطلح فقد جعل بعض علماء المتشابهة  
 على ضربين الأول و يمكن القول فيه شئ معنى سواء من خلال رده في المعنى و الثاني  
 لا ر من إلى رده حقيقة هو به فقد نزل لساناً في حجر من الحديثي (٣٨٨ هـ) قوله المتشابهة  
 على ضربين أحدهما ر ر من بحكم و علة به عرف بعدد، الآخر ما لا سهل ان يوافق  
 على حقيقة وهو الذي يقبضه أهل الزيف قيطييون تأويله (١١)

كما صرح الامام بن الاثير ٥٥٤ هـ. بتقسيم المتشابهة في تقوى التكريم الى معين، حيث  
 عرفه بقوله ٥ لم يسل معناه من عطف، وهو على ضربين أحدهما ر ر إلى تحكم عرف معناه  
 والآخر ما لا سهل الى معرفه حقيقته، فاستثنى به مبلغ لعنه لأنه لا يكتم ينهي الى شئ يمكن  
 نسه ليه ٥٥٣

### ب- المتشابهة عند الأصوليين

لقد علمنا اصول الفقه المتشابهة في بحث أقسام بلفظ غير واضح، و قد علمنا  
 مع اصول منوعة فرق و منه و استخدموا مصطلحات محددة فيهم و من باب مصطلحات  
 مصطلح "المتشابهة"

١- الامام عبد الله بن حمد بن إدريس المقدسي، دم القائل بحقيقه من بين عبد الله البديع  
 الكويت ١٤٠٦ هـ ص ٣٩  
 ٢- شرح النووي على صحيح مسلم، ٩٦٧/١٦ ص ٢  
 ٣- فتح الباري، ٩٦٩/٨  
 ٤- لا اية اسماءات الفراب من محمد دجبري النهاية في غريب الأثر محمد جعفر طاهر الزاوي  
 و محمود الطاهر في مكتبة الطهية، بيروت، ١٣٩١ هـ ١٣٦/٢ و يسانى العرب ٩/١٣ د









والإشارة بخاتمه عند الإمام السيوطي<sup>٥٦</sup>، حيث يقول معتمد على حديث ابن القرآن على سبعة أحرف، فافترضوا ما تيسر منه<sup>٥٦</sup>، "اختلف العلماء في المراد بسبعة أحرف على نحو ما ذكره في كتابي الاتقان؛ رجحنا عندنا ما ذكره من أنه لا يدرى ما به<sup>٥٧</sup>"

وذكره السادة بالإمام السجواني (١١٦٢هـ)، حيث ذكر حديث "الحجر يعين الله في ربه" وقال "وهو من التشابه"<sup>٥٨</sup>

ما أنشأه سابعة فهي نسخ ظاهر اجتراري (٣٣٨ هـ) فقد كان في معرض حديثه عن شروط رواية ما معنى ومنهم من شرط أن لا يكون الحديث من تغيير سببه، فالحديث انقلب وقد حكى عنهم الإجماع على هذا وذلك لا المقتضى الذي تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم لا يرى من إسناده يفتقر إلى تكذيبه أو إكراهي ويحتمل ما يحتمله من اجراء القوي، أم لا<sup>٥٩</sup> وبه خط من حموس ١٠٠٠ م، طلاق مصطلح "لله به" على ما حقيقت دلالة على المعنى (نور من) وهو ما يستلزم أن يفهم من نص الإجماع أحمد، وابن فور، وعلى ما سطر الله بعينه وهنا ما يفهم من نص الإمام أبي بكر محمد بن سحن، والحافظ ابن حجر والسيوطي والعجوني وغيرهم.

٥٦ حوجه البحري نحوه في صحيحه كتابه قصاص العرب، ج ١، أنوار القرآن على ١٠٠٠هـ، الجزء رقم

٥٧ ١٧ ١١ ١٦٩ هـ، م في صحيحه كتاب صلاة الخوف باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وغيره  
مطابق رقم ١٨١٨/١ ١٦٠/١

٥٨ الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تعريب الخواتم، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ٣٨٩ هـ  
١٩٦٩م، ١ ١٦٠

٥٩ الشيخ اسماعيل بن محمد العجمي الخواشي، كشف الخفاء وغرر الإلهام عند أشهر من الأئمة  
على أسس الناس تحقيق الشيخ أحمد فلاس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ هـ، ١ ٩/١

٥٩ شيخ طاهر بن عبد الله العجمي، توجيه النظر إلى أصول الآثار، تحقيق الشيخ عبد الصالح أبو شامة  
مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ١ ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥م، ١ ٦٨٥/٢

أما تكلم من "مشابه" من حيث كونه نوع من أنواع علوم الحديث فمعلوم، فحسب دفعته ما ذكره  
 من أن من لا علم به من رآه... من لم يسمعه... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 سوء وبعيد... في مصنفاته الأخرى... في الفقه...

أما من يشبهه... فأولئك... من لم يسمعه...

مثل حديثه... كذا حديثه... من لم يسمعه...

فقد أشر في البيت الأول إلى معنى التشابه بأنه ما لا يمكن تأنيده وبراءته، كذا أشار إلى  
 سلامة تكلم في عدم لخصوص فيه و... حيث الشئ من بعضه... من لم يسمعه...  
 إليه قبل قبيل... و... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 ما من... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 لا يخفى في مقامه (٦٢)

كما أطلق مصطلح "التشابه" على حديث "يعرب ربه قيارك وتعالى كل لونه" (٦٣)، فقال  
 "هذا من التشابه الذي يمكن أن يكون فيه، وإن كان لا يدق في ما يقال فيه ما في رواب  
 لساني... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 ما من... من لم يسمعه... من لم يسمعه..."

٦- الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ألغى السيوطي في علم الحديث، شرح الشيخ أحمد...  
 في المتن، بنوع... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 عن هذا النوع... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 في المتن... من لم يسمعه... من لم يسمعه...

٧- أخرجه مسلم في صحيحه... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 من لم يسمعه... من لم يسمعه...

٨- خلاصة... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 الحق... من لم يسمعه... من لم يسمعه...

٩- أخرجه بخاري في صحيحه... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 وأخرجه مسلم في صحيحه... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 والإجابة فيه... من لم يسمعه... من لم يسمعه...

١٠- سوير... من لم يسمعه... من لم يسمعه...  
 القرآن... من لم يسمعه... من لم يسمعه...



رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل  
 في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل  
 في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل  
 في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل  
 في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل  
 في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل  
 في الحديث "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

٧٣ أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

٧٤ أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

٧٥ أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

٧٦ أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

٧٧ أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه "لا إله إلا الله" من بعض الأحاديث الواردة في كتابه مشكل

واق سمعت كثره في آل محمد لخصائي به لآله حقه انه به سر بوجه  
 حقه ما ر د في محكم وغيره كثره بعد ، وكذا ما في سيرة في طبقات في حقيقه  
 وبناء على ذلك بعيننا ما ذكره في اعصاره من ان ما ذكره في سيرة النبوة في ما حقيقه  
 دلالة على معنى لم يرد في ما ذكره في سيرة النبوة في ما حقيقه  
 بشعر في سيرة النبوة في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 يشمر في دل عليه تعريف شيخ احمد شافعي ، ومصدر محقق في ما حقيقه في ما حقيقه  
 يشهد لهذا التعريف جعل بعض العلماء في كالتحطائي وابن زبير في المصنفه على تعريف  
 الأول في اسناد الله بحقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 مؤيد

- ٣ واقع استخدام اسماء لمصطلح "اشكاف" ، والذي عمل هذا الباحث على استقرائه، يؤكد  
 شمول هذا المصطلح لثنتين اسوعين من المصنوعين  
 ويرى صاحب جعل لاجريت اساعه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 "اشكاف" ، ولعل هذا يعود الى الصل بين "اشكاف" و "اشكاف" ما يلي
- ١ ، الاشكاف في النوع الأول منه خارجي، وهو عباره عن بعض سيرة في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 الاشكاف في النوع الثاني منه داخلي، في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 عرفه الجرجاني (٨١٦ هـ) في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 ٢- توحيد هذا النوع من المصنوعين اشريعه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 لاهيه، واختلاف العلماء في نوع منه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه  
 المتخصصين في القرآن الكريم وعلومه، والحديث الشريف وعلومه

.

٧٨ ولذلك اختارت تعريف "المشكل" بأنه، الأحاديث التي توهم التعارض مع الأدلة والقواعد الشرعية  
 والحقائق العلمية والناظرية انما يقال للباحث بصوت "مشكل للحديث، إشكالية المصطلح وتاريخ  
 البناء، مجلة الإسلام في سبيل، كذا في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه في ما حقيقه

بمديرية العدد ٧، ٢٠٢٠

٧٩- أثر التعريفات، ص ٢٠٢



## رابع: الموقف من التشابه.

لا يأتى عند الحديث عن موقف من التشابه، ما يحدد الحزم بهذا المصطلح وقد انشأ بين تعريف لهذا المصطلح بتعريفات متعددة وقد حذر بياض<sup>٨٠</sup> من أن ما حقيقته دلالة على معنى لم يرد مراراً مكرراً أو لم يمكن إتيان على حد تعريفه فهو ليس "التشابه" إلى نوعين رئيسيين

الأول ما خفيف دلالة على معنى لاداء ولا يميل إلى معرفته محققاً وهو ما شا فيه لإمام شافعي في تفسيره فقد حصر "التشابه" في بعض معاني التي يدل عليها بعض الألفاظ ولا حاجة لبحث و معرفته ومنه أنه يوقف حدوده بعلامته الكبرى ليوم القيامة، كخروج لاداء ورجال ونحو ذلك فهذا مما انفرد العلماء بنفي عدم وجود فيه وادعاء أن الله يعلمه ومن يظنه عليه حداً من حلقه وإلى ذلك يشير الإمام القرطبي<sup>٨١</sup> بقوله "نكر بتشابه مقصود، لكنه لا يُعمم اليه تأمل لرجح وساقته مما سائر الله يبيته وقد لا يسلط عليه حد لا يرى عباس رضي الله عنه ولا غيره فمن قال من معناه بحثاً في لسانه لا يخلوه علم حد به فإما أراد هذا النوع"<sup>٨٢</sup>

وهو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله "علم بعض التشابه مقتضى بطلان دعائه وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث بقوله "فاحذروهم" وقال بعضهم "العقل مهلك بالاعتقاد حقيقة التشابه كائناً ما كان بين بدء بنياده كالحكيم، و حلف كتاباً أحسن فيه حياً، ليكون موضع خضوع للمعلم لاستداده، وظالماً يتحد علامته بحدس بها من يطلعه على سره، وليس لو لم يعزل اعتقادي هو أشرف أيدي الاستمرار انعام في أبهة العلم على النعم، فبذلك بفنائه في الدليل من يهوديه و"التشابه" هو موضع خضوع يعنون بآرائها استسلاماً واعتقاداً بقصورها"<sup>٨٣</sup>

وكن ما أحسن بها نوع من مشابهة يأخذ حكم وقد أشرف فيما سبق إن اختلاف المسألة في التثنية لهذا نوع من مشابهة، فقد مثل به نظري بوقت حدوث العلامات الكبرى ليوم القيامة وربما حجة أن حرم في أمرين لا ثالث لهما وجه الحروف بقطعة، والأقسام، أما ابن قدامة فأحسن به ما جاء في الأصوص من صواب له معار، وأخرج الحروف البصيرة، التي تكلم فيها بعض العلماء لتكون مثلاً للنوع الثاني

٨٠ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨/٤

٨١ فتح الباري، ٢١٧/٨.



كتبه سرّ وعلى هذا لُقب كُتب السبع<sup>٨٥</sup>، ونسجه الإمام القرطبي إلى عامر المديني، وسماها ثوري  
 وجدده من بعد. ثم تشرح بأنه قد انتسخ<sup>٨٦</sup> واستعمل في موضعه خرم من وثي عن أبي يع  
 حليم<sup>٨٧</sup>، ثم هي سر من سرّ قرآن ورثه من علم ما شاء<sup>٨٨</sup>، وقد يوطي من الحظاي  
 هذه "فأعلم أن شبه من كتبت قد رثته من علمه فلا يعلم رويته أحد غيره من سر من سر  
 وجد مني لرسحين في علمهم يقولون: ما به، ولولا دسحه لأعلم منهم من يستحق منه  
 عليه"<sup>٨٩</sup>

ومن ذهب إلى عدم تأريخ "لشبه" لإمام بر حرم نظاهري حيث حصره في الحروف  
 اقتضه ولا قسم، وقال "لقد علمت أن قسم من يقتضيه معاني الحروف لمطبعة التي في أول  
 السور، مثل كهيعص، وحج عيل، ور، واقم، وس، ولم، وحرم، يسا مني عن قسم من طبع  
 معاني الأقسام التي في أول السور مثل واسم، وانريث، سور، ورسالات صرفة والمدينة  
 صبحاً وما أشبه به"<sup>٩٠</sup> ويقول في موضع آخر: "فثبت بالخصوص ضرورة أن تكوين التشابه  
 لا يعنه أحد من الله عز وجل وحده فقط لا أحد معونه حرم، ولا حرم من معونه قد من  
 إلهاب من معرفته ضرورة لا لا يوصل إلى شيء من العمل إلا بعد ابتدائه فما حرم بمعاونه فلا سبيل  
 من الوصول إليه. وقد من لا يخفى عليه وطوره لحروف معروفة مخصصة، وهي الحروف والعقل  
 القدس وكيهات الله في المحدثين من الحيوانات وهم إنلأنكه ولج من وضع من ذلك فيه شيء من  
 لاسي. ثم ما امر من يتعرفه ويعرف حكمه فيه من جهة من عبده عز وجل وهو القرآن واسمه فقط  
 وهذه كلها من أمربا بملوكه والاستدلال بها وقد مهدنا عن طلب معاني التشابه: فصيح أنه لا يوصل  
 إلى معرفة منه من جهة شيء من حقائق ولا من المعرف ولا من القرآن ولا من أمثله لرا كنه  
 لأمر كذلك فلا سبيل لحلولي إلى معرفته"<sup>٩١</sup>

٨٥- نظم فيجن القديم ٢/ ٢٨ ويحدث بالحبر اصحابي الجليل عهد الله من عباس رضي الله عنهما  
 وبالحرف من أمير المؤمنين شهدنا على من أمي طالب رضي الله عنه

٨٦- في الجامع لأحكام القرآن ١٠٤: هذا ما به الإمام القرطبي بعد نسخه بالحروف التي في أول السور

٨٧- في الجامع لأحكام القرآن ١٠/ ١

٨٨- في الجامع لأحكام القرآن، ١٦/ ١

٨٩- في الأحكام في أصول الأحكام، ٢٠/ ١

٩٠- في الأحكام في أصول الأحكام، ٢/ ٧



في الأصل، هو ذهب وجوه، ثم في عام ثلثي عشرة، وأعلن مجلس الشورى  
بإخراج عيوبها، ولصية الإسماعيلي إلى جميع من العلماء كبراء<sup>٢٩٨</sup>

وأنسب هذا، لري إلى الصحابييين الجليلين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وعبد الله بن  
عباس رضي الله عنهما، فقد أشار الإمام سناوي إلى مذهب من يرون أن تأويلصوص التشبيهية  
بمعطوفات لا تعني وجود غير من معطوفات، ثم قال: «ومع هذا يذهب بعض من يرون  
في قديم من قديم صدر الأئمة، إلى أنه سبحانه سمى من يشبهه في الأصل، لا أن يدعى رسول  
به نفس له قال، لا يفهم، ويعرفه الله به بنفسه المفضل من المعشوقين، والله من معتمدين وبحكمهم من  
المتابعة<sup>٢٩٩</sup>

وهو من ذهب إلى هذا في إمام ابن قزوين، ومما يؤيد حجية ذهب مذهب في أغل كتاب  
مستمل في الأحاديث المتشابهة ويظهر بطلانها، ثم يمكن الحديث وقد عرض كتاب  
محمد بن إسحاق صاحب كتاب خزيمة - في الأسماء والصفات، مشيراً إلى منهجه في عدم الخوض  
في التشبيه، ومروءة بلا كتمان، ثم على ما في كتابنا في هذا الطريق في معرفته من  
طريقه بقاء، وأشار بعض صحيحاً إلى حسن عليه فيه لا يذكر في كتابنا، ولا في غيره، بل كان  
بمقتضى ما يبي عليه من توحيد، وقد يقتضيه وجوب من وجود التمثيل لله عز وجل بخلقه، ثم يذهب  
بأنه في حق بعض المستعجب من كثرة من روي عنه، أنه جازم محبوب على حد وجوبه، بل أن يكون  
به أمر من نفس من أمته في استنباط ما يبينه في طريق إلى معرفة معناه، أو يكون ذلك من  
المراتب إلى معناه، وهو من ذلك ليس بمرص، وإنما من كتاب عنه تسليماً لا من تأويله، أن لا يذهب  
فيه اعتقاداً فاسداً يؤيد في تشبيه الله عز وجل بخلقه، ثم يذهب في حرج، ويذكر في كتابنا في  
هذا أن من جملة خصائصهم في تشبيههم بما يمكن من شرح معناه في بوجه صحيح عن  
تشبيهه ولا تمثيل، وإن كان ذلك طريقاً في سقته بسبب صحته وبيّن معناه، فوجب أن يكون

٢٩٨ - انظر الجامع لأحكام القرآن، ١: ١٥٥، ١

٢٩٩ - فيض التدير ٣٨١، ٢. ويقصد صاحب الصحابي لجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

أما يؤمنه سبقت علي بن أبي طالب رضي الله عنه

فهو تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ على ما قلنا: إن الراسخين في العلم يعلمونه ومع ذلك يصدقون به ويعترفون بصحته (١٠٠).

وهذا الرأي هو ما رجحه الإمام النووي، حيث يقول ما ترجمه: "واختلف العلماء في الراسخين في العلم هل يعلمون تأويل المتشابه؟ وتكون الوار في ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ عاطفة، أم لا؟ يكون الوقت على ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، ثم يبدأ قوله تعالى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، وكل واحد من القولين محتمل واختاره طوائف، والأصح الأول، وأن الراسخين يعلمونه، لأن يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته وقد اتفق أصحابنا وغيرهم من المحققين على أنه يستحيل أن يتكلم الله تعالى بما لا يفهم، والله أعلم (١٠١).

ومما يجدر التنبيه إليه هنا أن أنظار العلماء قد اختلفت في إطلاق وصف "المتشابه" على نص ما لو على نوع معين من النصوص، فقد رأينا أن الإمام الطبري يحصره فيما أشارت إليه بعض النصوص ما لا حاجة للخلق إلى معرفته، وبمثل له بصرفه موعد قيام الساعة، وأشار إلى ذلك الإمام القرطبي، وحيل عليه تصوص العلماء التي تنهى عن تأويل المتشابه، كما وجدنا أن الإمام ابن حزم طعمه في الأحرف المقطعة في أوائل السور، والأقسام، بينما لم يدخل الإمام ابن قدامة الأحرف المقطعة في التشابه، وبمثل له بالنصوص المتعلقة بصفات الله تعالى وما أشبهها. أما الإمام السيوطي فمثل له بعدد من الأحاديث، منها حديث سورة الإخلاص وأنها تعدل ثلث القرآن.

ومن أمثلة الأحاديث المتشابهة التي اختلفت مواقف العلماء منها، قوله صلى الله عليه وسلم: "إنه ليؤمن على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة" (١٠٢)، فقد ميقت إشارة الإمام السيوطي إلى أن هذا من المتشابه الذي لا يخاض في معناه، "وقد سئل عنه الأصمعي، فقال: لو كان قلب غير النبي صلى الله عليه وسلم لتكلمت عليه، ولكن العرب تزعم أن القين القيم الرقيق" (١٠٣). بينما اجتهد بعض العلماء في تأويله، وذهبوا إلى "أن معناه: إنه ليضطرب على قلبي بأنوار ربانية، فإنما أفلت منها، وحصل لي أنوار غيرها، عدوت ذلك نيباً، فاستغفر الله، وهذا شأن المتطهرين، فإنه

١٠٠- ابن قيرك، مشكل الحديث، ص ٢٢٢.

١٠١- شرح النووي لصحيح مسلم، ٢١٨/٩.

١٠٢- أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه، رقم ٢٧٠٢، ٢٧٥٥/٢.

١٠٣- التمهيد، ٢٨/٦.

ما من كمال إلا وعند الله أكمل منه، فكلما ارتقى النبي إلى درجة من الكمال حسب لطهارته أن ما كان قبلها ذنوباً<sup>(١٠١)</sup>.

وبناء على ما سبق، فلا بد من مراعاة تنوع التشابه، فمتى ما استأثر الله بعلمه، ولا يمكن لأحد معرفته، ومنه ما يمكن الاجتهاد في تفسيره، ولا يُجزم بالوقوف على المراد به، فحينما يجب الإيمان بالتنوع الأول على ظاهره دون اجتهاد في تأويله، أو سعي للتعرف على حقيقته، باتفاق العلماء، تعددت مواقف العلماء من النوع الثاني بين المساواة بينه وبين النوع الأول، والتسليم به والتأخذ بظاهره، أو المغايرة بينه وبين النوع الأول، وفتح المجال للاجتهاد فيه وتأويله.

كما ينبغي مراعاة اختلاف العلماء في التمثيل للمتشابه الذي يمكن الاجتهاد في تأويله، وموقفهم منه، واحترام كل رأي من هذه الآراء، وعدم الإنكار على أصحابه، ما دام صادراً عن أهل العلم والاجتهاد. ولكل باحث في هذا الموضوع أن يختار الرأي الذي يميل إليه ويترجح عنده، فكل له دليله وحجته، ويبقى الأمر دائراً بين خطأ وحواب، وليس بين حق وباطل، وذلك نظراً لطنية النص الوارد في "التشابه"، واختلاف العلماء في تفسيره<sup>(١٠٢)</sup>. فمن توقف في تأويل هذا النوع من النصوص، فله سلف وحجة، ومن ذهب إلى تأويله والاجتهاد في تفسيره وحمله على أحد المعاني المقبولة، فلا حرج في ذلك، وله في سلف هذه الأمة ظهير ونصير.

#### الخاتمة:

عملت الدراسة على تعريف مصطلح التشابه في اللغة وفي اصطلاح علماء التفسير وأصول الفقه والمحدثين، ثم قامت بتتبع استخدام المحدثين لمصطلح "التشابه" في متن الحديث الشريف، واقتُرحت تعريفاً جديداً له. كما بينت مواقف العلماء من التشابه. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١٠١- توضيح الأفكار، ١٢٥/٢.

١٠٢- وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ (آل عمران: ٧).



- ١- اشتهر استخدام القرين لمصطلح "المتشابه"، للدلالة على نوع معين من الآيات، وقد تعددت الآراء في تفسير هذا المصطلح، لكن من أشهرها تعريفه بأنه: ما ليس يمتنع المعنى، وما استأثر الله بعلمه.
- ٢- استخدم الأصوليون مصطلح التشابه، للدلالة على نوع معين من النصوص، وهو: ما خفي بنفس اللفظ، ولا يُرجى دركه أصلاً.
- ٣- اشتهر استخدام مصطلح التشابه عند المحدثين للدلالة على نوع معين من أنواع علوم الحديث المتعلقة بأسماء رجال الحديث، ابتداء من الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث، وثبعه من جاء بعده من ألف في علوم الحديث قديماً وحديثاً.
- ٤- أطلق بعض العلماء المتقدمين مصطلح "التشابه" على ملون بعض الأحاديث النبوية، ولعل أول إشارة إلى ذلك جاءت من قبل الإمام أحمد بن حنبل، ثم تتابع العلماء على استخدام هذا المصطلح ووصف بعض الأحاديث به.
- ٥- تناول المحدثون الأحاديث المتشابهة عند حديثهم من "المشكل"، فقد تناول الإمام ابن قتيبة، في كتابه تأويل مختلف الحديث، والإمام الطحاوي في كتابه مشكل الآثار عدداً من الأحاديث المتشابهة، بل إن كتاب الإمام ابن قورك يتعلق جميعاً بالأحاديث المتشابهة، ومع ذلك سماه مشكل الحديث وبهائه، وذلك نظراً لضم المحدثين هذا النوع من الأحاديث إلى "المشكل"، وعدم اشتهار كون "المتشابه" نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث.
- ٦- أول من جمل "المتشابه" نوعاً من أنواع علوم الحديث المتعلقة بالثبوت - حسب استقراء الباحث - هو الإمام السيوطي في ألفيته. لكن لم يكتب لهذا النوع أن يشتهر، حتى أن الإمام السيوطي نفسه لم يُشر إليه في كتابه تدريب الراوي، مع أنه زاد فيه عدداً من أنواع علوم الحديث.
- ٧- يقترح الباحث تعريفاً جديداً لمصطلح "المتشابه"، وهو: "ما خفيت دلالة على المعنى المراد، سواء أمكن تأويله أو لم يمكن". وهذا التعريف يشمل نوعين من النصوص: ما خفيت دلالة على المعنى المراد به، ولا يمكن إدراك حقيقته، لأن الله تعالى استأثر بعلمه؛ وما خفيت دلالة على المعنى المراد به، ويمكن الاجتهاد في تأويله، دون الحزم بحقيقة المراد به. وتختلف اجتهادات العلماء أحياناً في إلحاق بعض النصوص الشرعية بأحد هذين النوعين.

٨- يرى الباحث جمال "التشابه" نوعاً مستقلاً من أنواع علوم الحديث، وذلك توجيهاً للفصل في علوم القرآن وعلوم الحديث من جهة، وإمكانية التفريق بين الشكل والتشابه، فالمشكل: ما أُوهم تعارضاً مع غيره من الأدلة والتقواعد والحقائق، فالإشكال يعرض له بسبب وجود معارض خارجي له. أما التشابه فالإشكال فيه تابع من خفاء النحر نفسه وعدم وضوحه، سواء أُوهم معارضة أو لم يوهم.

وختاماً: أسأل الله تعالى أن يتقبل منا أعمالنا، ويغفر لنا ذلنا وأخطائنا، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

\*\*\*